ثا نيا

استراتيجيات لتسويق الدولي

١. انواع الاسواق وخصائصها .
٢. الاستثمار الاجنبي المباشر .
٣. التحول الي القطاع الخاص (الخصخصة).
٤. الشركات متعددة الجنسية .
٥. العولمة .

obeikandl.com

obeikandl.com

ثانيا: استراتيجيات التسويق الدولي

أنواع الاسواق وخصائصها

obeikandl.com

أنواع الاسواق

مفهوم السوق:

يقصد به مجموع المستهلكين والراغبين والقادرين علي شراء سلعة معينة متـي عرضت عليهم ، ولكي نطلق علي مجموعة من المستهلكين مصطلح الســـوق يجب أن تتوافر لديهم مجموعة من الشروط وهي :

١. وجود حاجة للسلعة ، الخدمة .
٢. توافر الرغبة في الشراء .
٣. توافر القدرة علي الشراء.
٤. امتلاك الأفراد لسلطة اتخاذ القرار .

كما يمكن تقسيم الاسواق إلي :

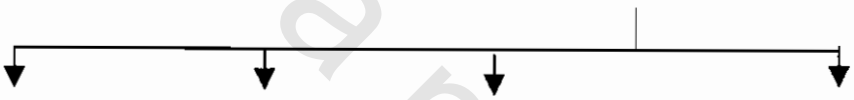

سوق المنافسة الكاملة سوق المنافسة الاحتكارية احتكار القلة الاحتكار.

وفيما يلي نناقش كل هذه الانواع وأثرها علي الخطة التسويقية للمنشأة .

أولا: في ظل ظروف المنافسة الكاملة يتصف السوق بالآتي :-

١. يوجد عدد كبير من البائعين والمشترين يتعاملون في نفس الســـلعة أو الخدمـــة المقدمة .
٢. تماثل الانتاج بين جميع المنتجين .
٣. حرية دخول المنتجين إلي الصناعة .
٤. عدم وجود اتفاقات بين المنتجين لتوحيد سياستهم .
٥. سهولة انتقال عوامل الانتاج .
٦. التصرف الرشيد للمستهلك .

obeikandl.com

الآثار المترتبة :

١. في ظل هذه الظروف تتحدد للأسعار علي أساس قوي العرض والطلب الكلية للسلعة في السوق.

٢. يسود السعر المنخفض الذي يمثل تكاليف إنتاج الوحدة الإنتاجية الأكثر كفاءة.

٣. في وضع التوازن في الإجل الطويل تدخل مشروعات جديدة إلى سوق السلعة أو تخرج مشروعات قائمة منه حتى يصل سعر السلعة إلي اقل مستوي لـــه ويمثل هذا السعر تكلفة المشروع الأكثر كفاءة مضافا إليها نسبة معقوله مـــن العائد علي رأس المال .

ندرة سوق المنافسة الكاملة :

يندر أن تسود ظروف المنافسة الكاملة في أســواق الســلع فـــي الوقــت الحاضر وذلك بسبب استخدام معظم المنتجين لوسائل التميز المختلفـــة حتـــى يتلافي كل منهم تماثل سلعة مع سلع المنافسين .

أمثلة : سوق المنتجات الزراعية ، سوق الأوراق المالية ، بورصة الذهب .

ثانيا: أما في ظل المنافسة الاحتكارية فيتصف السوق بالآتي :

١. عدد كبير نسبيا من المنتجين .

٢. تشابة السلع المنتجة مع وجــود اختلافات كبيرة بين الســلع يتم تحقيقها عن طريق سياسة التميز السلعي .

٣. سهولة نسبية في الدخول إلي سوق إنتاج السلعة .

٤. السياسة التسعيرية لاي منتج لها تأثير محدود علي السياسات التسعيرية للمنتجين الاخرين .

٥. يتصف الطلب علي منتجات كل مشروع بعدم المرونة إلي حد ما وذلك بسبب تميز السلعة باسم خاص أو علامة تجارية معينة تميزها عن السلع المنافسة.

الآثار المترتبة :

يتواجد في سوق إنتاج السلعة عدد كبير نسبيا من المنتجين الذين يتبعون سياسة التميز التي من شأنها الخروج بالسلعة من مجال النمطية إلي مجال الخاصة، بحيث يتمكن كل منتج من السيطرة علي قطاع معين من سوق السلعة . وفي هذه الحالة يمكن لكل مشروع اتباع سياسته السعرية الخاصة دون أن يخشي قيام حروب الاسعار ، مما يعني سيادة الاسعار المرتفعة والاسعار المنخفضة للسلع المتنافسة الشبيهة .

سيادة المنافسة الاحتكارية :

تسود ظروف المنافسة الاحتكار الاسواق بشكل ملحوظ في وقتنا الحاضر إذ تتميز أسواق معظم السلع الاستهلاكية مثل السلع الغذائية والاجهزة الكهربائية والملابس والاثاث والمفروشات .

ثالثا : أما في ظل احتكار القلة فيتصف السوق بالآتي :

١. عدد قليل من المنتجين الكبار .
٢. نسبة تركيز انتاجي عالية .
٣. معظم الانتاج يتم بواسطة عدد صغير من المنتجين الكبار .
٤. صعوبة دخول منتجين جدد إلي سوق السلعة .
٥. تشابة السلعة المنتجة مع وجود اختلافات بين السلع المتنافسة الشبيهه نتيجة لاتباع المشروعات لسياسة التميز السلعي .
٦. تؤثر السياسة السعرية للمشروع الواحد بشكل ملحوظ علي السياسات السعرية للمشروعات الاخري .

الآثار المترتبة :

١. يتم إنتاج معظم السلع بواسطة حفنة قليلة من المنتجين الكبار كما هو الحال مثلا في صناعة السيارات والبتروكيماويات والسجائر والالات الزراعية .
٢. لما كان الطلب الاجمالي علي السلعة موزعا بنسب معينة بين هذه الحفنة الصغيرة من المنتجين فكثيرا ما تتبين المشروعات التي تعمل تحت ظروف احتكار القلة أهمية تلافي التنافس بينهما عن طريق تخفيض الأسعار وأنه من الافضل اتباع سياسة سعرية موحدة حتى تعم الفائدة علي كل منها .
٣. يحدد المشروع القائد مستوي أسعار تتبعه الشركات الاخري في سوق السلعة وقد يكون هذا المشروع هو Coca cola في حالة المشروبات الغازية أو Procter & Gambl في حالة صناعة المنظفات .

رابعا وأخيرا : فإنه في ظل ظروف الاحتكار يتصف السوق بالآتي:

١. وجود منتجا أو بائعا واحدا للخدمة أو السلعة المقدمة .
٢. عدم توافر بدائل قريبة للسلعة .
٣. وجود عوائق للدخول إلي سوق السلعة وتشمل هذه العوائق أما عدم توافر رأس المال أو غياب المعرفة الفنية بطرق الانتاج أو عدم توافر الخامات اللازمة أو وجود لوائح حكومية تمنع قيام الاخرين بالانتاج كما هو الحال في حالة المرافق العامة .

الآثار المترتبة :

حيث أن المحتكر في هذه الحالة يقوم منفردا بإنتاج سلعة أو بتقديم خدمة لا تتوافر لها البدائل القريبة فإنه غالبا ما يقوم بإعلان وخدمة محدودة ويحدد سعر مرتفع للسلعة أو الخدمة ليحقق له أكبر الارباح .

الاسواق وأنواعها وخصائصها وأهمية دراستها :-

أولا : معني السوق :-

المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين (المنتجين) و المشترين (المستهلكين) لتبادل السلع والخدمات .

وكان يعني في الماضي منفعة محدده . اما اليوم مع تقدم وسائل الاتصال . أصبح من السهل امكانية التعامل بين أطراف السوق دون حاجه إلى التقائهم في مكان واحد . وكذلك استعمال الوسائل الحديثة للنقل مما سهل الاتصال بالأسواق .

وأصبحت عناصر قيام السوق تتلخص في العناصر التالية :

١. وسيلة الاتصال
٢. عدد المتعاملين
٣. طبيعة السلعة
٤. السعر
٥. الظروف التي يتم في ظلها عملية التبادل .

ثانيا : انواع الاسواق :

هناك أربع أنواع من الأسواق لأي سلعة محتمل إنتاجها تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها علي النحو التالي :-

١.سوق المنافسة الكاملة

هو ذلك السوق الذي يضم عدد كبير جدا من المشترين والبائعين يتعامل كل منهم في حجم محدد جدا من اجمالي حجم السلع المنتجه والمباعة فلا يمكن لاي منهم منفردا أو مجتمعا مع غيره أن يوثر في سعر بيع أو شراء هذه السلعة وبالتالي لا يمكن لأي منتج في الاجل الطويل أن يحقق ربحا أكبر من " الربح العادي " السائد في سوق هذه السلعة .

أهم خصائص هذا السوق هي :

-كثرة عدد البائعين والمشترين

-حرية الدخول والخروج إلى ومن السوق

- عدم امكانية الاتفاق سواء بين البائعين وبعضهم أو بين المشترين وبعضهم أو بين البائعين والمشترين بعضهم البعض .

- المعرفه التامة باحوال السوق

- التجانس التام لوحدات السلعة المتعامل فيها . بحيث ينعدم وجود أي تمايز أو اختلاف ولو ظفيف في وحداتها .

- عدم وجود أي تكاليف لنقل السلعة بين انحاء واطراف السوق وبالتالي عدم وجود أي عقبات امام انتقال المشتري . أو السلعة أو عوامل الانتاج .

-وجود سعر واحد في السوق .

٢-سوق المنافسة الاحتكارية

وهو سوق يتولي فيه عدد كبير من المشروعات انتاج وبيع سلعة أو خدمة واحدة معينة .ولكن كل من فيها يعرض نوعا مميزا خاصا به من هذه السلعة أو الخدمة .

وأهم خصائص سوق المنافسة الاحتكارية هي :

- ان نشاط أي مشروع من العدد الكبير من المشروعات لايؤثر في باقي المشروعات وان نشاط هذه المشروعات لا يؤثر بدوره في ذلك المشروع .
- عدد المحتكرين المتنافسين كبير . ولكن لازال كل منهم يشعر بأنه يميز سلعته عن غيرها من السلع الاخري القريبة البدل منها ويعتبرها قائمة بذاتها . حيث تتشابة المنتجات ولكن كل منتج يميز سلعته ليخلق لنفسه سوقا خاصا به.
- عدم وجود معرفة كاملة باحوال السوق .
- صعوبة الدخول أو الخروج من السوق .
- التنوع في المنتجات من خلال الماده الخام .

- الأيدي العاملة ، المتانة ، القوة ، الاستمرار والدوام ،الحجم ، اللون ، الشكل ، التغليف ، التشطيب ، ويتأكد هذا التنوع بالاسم التجاري أو العلامة التجارية ، ويمكن التنوع أيضا في الظروف المحيطة ببيع السلعة ، مثل البيع بالتقسيط ، وأسلوب تعامل البائع .

وقد يكون التنوع حقيقيا ، والحقيقي في كل الحالات السابقة ، أما الوهمي ، فهو من خلال الإعلانات المسموعة والمرئية والمقروءة .

- اختلاف أسعار السوق (مثل السلع في هذا السوق، الفواكه والخضروات المجمدة)
- الاسعار التي تسود في هذه السوق في الزمن الطويل اعلي من التي تسود في المنافسة الكاملة في ظل ظروف متشابهة .

٣-سوق احتكار القلة

هو تلك التركيبة السوقية التي تتميز بوجود عدد قليل من المنتجين الذين يقومون بالسيطرة علي إنتاج سلع صناعيه أو تجارية أو استهلاكية أو خدمية معينة. وهناك نوعين من احتكار القلة (الأشكال السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة) .

- **احتكار قلة متمايزة :**

والذي فيه تكون وحدات السلعة المنتجة وحدات غير نمطية ومن أمثلة ذلك السيارات مثل فيات ، مرسيدس ، بيجو ...،

- **احتكار قلة غير متمايزة :**

والذي فيه تكون وحدات السلعة المنتجة نمطية مثل منتجات الصلب .علي ان وجود نوعين ، لاحتكار القلة لا يمنع القول ان كلاهما يخضع لنفس الخصائص وأهمها :-

- أن قيام أحد المنتجين بتغيير سعره ، سيكون له ردود فعل متماثلة أو مختلفة بحسب الاحوال عند بقية المنتجين.

- تتشابه مع سوق المنافسة الاحتكاريه ، من حيث اختلاف وحدات السلعة ، والاسعار ، ولكن تختلف من حيث عدد البائعين .
- لا يعني عدد محدد .
- تتسم قرارات المتعاملين في هذه السوق بالحذر الشديد ، بل أن المنافسة بين هذه القلة عاده ما تبتعد تماما عن الاسعار (فلا يحاول أي منتج أن يخفض من سعره مثلا).
- يسود سوق احتكار القلة نوع من الاتفاق بين جميع المنتجين علي اتباع سياسة واحده بل يصل الامر بهم إلى تخصيص حصه انتاجيه لكل منهم .
- التوزيع المتساوي للسوق بين المشروعات حيث يمكن ان يتوزع بين المشروعات كما في صناعة علب الصفيح في امريكا وصناعة الكبريت في بريطانيا ومثل وجود عشرة محطات بنزين في مدينه معينة .
- وجود عوائق وموانع تجعل من المستحيل علي المشروعات الجديدة الدخول في الصناعة .
- الارتباط متبادل بين المنتجين ، أو المشروعات ، من حيث أثر السياسات علي المشروعات الاخري .
- الاسعار تميل إلى عدم المرونه أو الجمود ،والتغيرفي السعر بطيء جدا . واذا قام أحد المنتجين بتغير السعر فعادة يؤدي ذلك إلى تغيير الاسعار عند الباقين.

٣- سوق الاحتكار الكامل

وهو السوق الذي تقوم فيه مؤسسة مفرده بانتاج سلعة ليس لها بدائل قريبة تتنافس معها حيث أن المؤسسه المحتكره تكون هي المنتج الوحيد في الصناعة ، وعلي ذلك فليس هناك تمييز بين المؤسسه أو المشروع في سوق الاحتكار الكامل حيث ان المشروع أو المؤسسه هي الصناعة بأكملها فليس لها منافسون .

وخصائص سوق الاحتكار الكامل هي :

- وجود مشروع واحد في السوق .
- يستطيع المشروع التحكم في الكمية التي ينتجها ، تاركا تحديد السعر للسوق ، ويستطيع تحديد السعر ويترك للمستهلكين تحديد الكمية .
- يمكن للمحتكر تجزئة السوق الواحد إلى عده اسواق ذات مرونات مختلفة للطلب ، بشرط عدم اتصالها .
- يمكن للمحتكر ان يميز وحدات السلعة المنتجه ، ويحصل علي اسعار مختلفة .
- سيادة المحتكر الكاملة علي السوق .
- لا توجد منافسة من أي أحد في السوق (لا يوجد غير مشروع واحد) .
- ان انتاج المحتكر يمثل العرض الكلي في السوق .
- يمكن للمحتكر ان يحقق ربحا غير عاديا حتى في الامد الطويل .

أهمية دراسة السوق

تبرر أهمية دراسة السوق من النواحي التالية :-

١. تظهر أهمية دراسة السوق فيما يترتب علي نتائجها من اتخاذ قرار بالبدء في المرحلة التالية من دراسات الجدوي ام التوقف عند هذا الحد ؟ اذا كانت مشجعة يتخذ قرار بالبدء في دراسات الجدوي الفنية والهندسية للمشروع ، اما اذا كانت غير مشجعة ، فيتخذ قرار غالبا ، بالتوقف عن دراسات الجدوي للمشروع تحت الدراسة .

٢. ان الكثير من المشروعات في الدول النامية أهملت دراسة السوق لاسباب كثيره مثل اهتمامها بمشاكل الانتاج والتمويل دون دراسة السوق أو عدم توافر الخبرات التسويقية اللازمة ، أو عدم توافر الادوات والاجهزه المساعدة لاجراء هذه الدراسات أو عدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة لاجراء هذه

obeikandl.com

الدراسات. مما أدي إلى وقوع هذه المشروعات في تلك الدول في الكثير من المشاكل التي ادت إلى عدم تحقيقها الكفاءه أو افتقاد الجدوي من وجودها .

٣. إن قصور دراسات السوق وعدم التحقق من وجود سوق (محلي أو خارجي) و دراسة قدرتها الاستيعابية قد يكون أخطر بكثير من قصور رأس المال والعملات الاجنبية اللازمة لانشاء المشروعات .

٤. أن دراسة السوق ، تفيد في اختيار مواقع المشروعات أو التوسعات المقترحة وذلك في ضوء عوامل التوطن .

٥. ان دراسة السوق تؤدي إلى ترشيد في التكاليف مما يحقق زياده ربحية المشروع اثناء التشغيل .

أهداف دراسة السوق

تهدف دراسه السوق إلى التعريف بالجوانب المختلفة لسوق السلعة لاستكشاف الفرص التسويقيه المتاحه للمشروع . وهذه الدراسة هي محاولة لايجاد اجابات دقيقة عن الاسئلة التالية :-

١. ماهو حجم السوق المرتقب ؟ وما هي معدلات نموه ؟

٢. ما هو الانتاج الذي يأمل المشروع في بيعه حاليا ومستقبلا مع أخذ ردود فعل المستهلكين والمنافسة في الاعتبار ؟

٣. ما هو هيكل السوق ؟! وما هي درجات المنافسة التي يمكن ان يتعرض لها المشروع ؟

٤. ما هو نمط الاسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل ؟

٥. ماهو التقسيم الجغرافي للسوق ؟

٦. ماهو التقسيم القطاعي للسوق حسب نوعيات المستهلكين و دخولهم واعمارهم؟!

٧. تحديد مدي إمكانية تسويق المنتج (سلعه أو خدمه) المزمع إنتاجه أو تقديمه للسوق ؟!

٨. ماهو التوصيف الدقيق للمنتج (السلعة أو الخدمة)
وماهو التوصيف الدقيق للسوق الخاص بهذا المنتج ؟
٩. ماهو الاسلوب الملائم لتقدير حجم الطلب علي منتجات المشروع في المستقبل؟
١٠. ماهو الاسلوب الملائم لتقديرات حجم العرض الحالي وحجم العرض في المستقبل؟

سمات السوق المصرية وتأثيرها علي دراسة السوق

تتسم الأسواق المصرية – في الغالب – شأنها شأن أسواق الكثير من الدول النامية بالسمات التالية :-

١. صغر أو ضيق أحجام الأسواق نسبيا ، وبالتالي قد يكفي أحيانا وجود مصنع واحد للسلعة أو عدد محدود من المصانع أو المشروعات .
٢. انقسام السوق إلى عدة أسواق فرعية متميزة نتيجة مشكلات وتكاليف النقل ، وتفاوت مستوي المعيشة بين محافظات الجمهورية وتمركز السكان في مساحة طوليه علي ضفتي نهر النيل . وقد أدي هذا الي صعوبة تقدير الطلب علي المنتجات .
٣. ضعف الإحصاءات وعدم دقتها وندرتها في كثير من الأحيان ، مما قد يضطر الباحث إلى أعداد احصاءات خاصة ، والي ضرورة التحقق من دقة الاحصاءات المتاحة بالفعل .
٤. عدم امكان الاعتماد بشكل اساسي علي البيانات المتوفره عن الماضي حيث تطورت التشريعات والنظم والسياسات الاقتصادية كثيرا كما أنها في تطور مستمر.

** متطلبات اجراء دراسة السوق

تتطلب دراسة السوق الاتي:-

١. تجميع وتحليل بيانات عن السوق المزمع تقديم المنتج إليـــه و ذلـــك بعـــرض تعريف وتوصيف وتحديد حجم هذا السوق ، وخصوصا هيكل السوق .

٢. تحليل الطلب والتنبؤ به ، والذي يتوقف بدوره علي طبيعـــة الســـلعة وحجـــم الاموال المخصصه لهذا الغرض والوقت المحدد والدقة المطلوبة لاجراء هـــذه الدراسة .

٣. تحديد حجم المعروض من المنتجات المماثله أو البديله لمنتجات المشروع .

obeikandl.com

obeikandl.com

الاستثمار الاجنبي المباشر

obeikandl.com

الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment(FDI)

- تمثل الاستثمارات الاجنبية محور لاهتمام الكثير من رجال الاعمال والحكومات في الدول المختلفة مع بداية النصف الثاني من هذا القرن .
- ويتمثل الجدل حول جدوي أهمية دراسة هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية وحول دوافع الشركات الاجنبية أو متعددة الجنسيات من وراء هذا النوع من الاستثمار ومحددات هذا الاستثمار وسياسة الاستثمار وغيرها من العوامل المختلفة .

- **الاستثمار الاجنبي المباشر**

وهو من الاستثمارات طويلة الاجل بالنسبة لغيرها من الانواع الاخري للاستثمار. ويختلف الاستثمار الاجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية من حيث تملك المستثمر لجزء أو كل الاستثمار في المشروع المعين في حالة الاستثمار الاجنبي اما في حالة الاستثمار في الأوراق المالية فينطوي علي تملك الافراد والهيئات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة اما المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع .

- وهناك وجهات نظر مختلفة بشأن هذا الموضوع وخاصة هذا النوع من الاستثمار .

وأهم وجهات النظر هذه هي :-

- **أولا: النظرية الكلاسيكية :-**

تفترض الكلاسيك أن الاستثمار المباشر ينطوي علي الكثير من المنافع ،غير أن هذه المنافع تعود في اغلبها علي الشركات متعددة الجنسيات ، وان الاستثمار هو مباراة من طرف واحد حيث ان الفائز بنتيجتها دائما هم الشركات متعددة

obeikandl.com

الجنسيات وليس الدول المضيفـــة .

وتقوم وجهة نظرهم علي الكثير من المبررات مثل :-

١. صغر حجم روؤس الاموال الاجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز أهمية هذا النوع من الاستثمار ..

٢. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل اكبر قدر ممكن من الارباح المحققة من عملياتها إلى الدوله الام بدلا من اعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

٣. ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي إلى خلق انماط جديدة للاســتهلاك في الدول المضيفة لاتتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة .

٤. وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى اتساع الفجوة بين افراد المجتمـــــع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بنظيرتها من الشركات الوطنية .

٥. يترتب علي وجود الشركات الاجنبية خلق التبعية السياسية والاقتصادية .

* **<u>ثانيا:النظرية الحديثـــة</u>**

تقوم هذه النظرية علي افتراض ان كلا من طـــرفي الاستثمار وهما الدولـــة الاجنبية والدوله المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشـــتركة .

فكلا منهما يستفيد من الاخر لتحقيق اهدافه أي هناك مباراة ذات طابع خـــاص يحصل كل طرف منها علي الكثير من العوائد ولكن ردود فعل كل طرف منهم تتوقف علي سياسات وممارسات الطرف الاخر بشأن الاستثمار الـــذي يمثـــل جوهر العلاقة بينـــهم .

ويري الكثيرون ان الاستثمار الاجنبي المباشر يســـاعد علـــي الاســـتغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدي الدولة المضيفـــة .

وكذلك خلق اسواق جديدة للتصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الاموال

الاجنبية والمساهمة في تدريب القوي العاملة المحلية ونقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الانتاج وتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي .

* وفيما يخص العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة لقد حدث كثير من الجدل حول هذا الموضوع وفي هذا الشأن يمكن الاشارة الي الاتي :-

١. ان الدول المضيفة لكي تحقق أعلي عائد ومنفعة ممكنه يجب أن تحاول فرض شروط معينة لكي تزيد من فرص العمالة وتساعد علي تنمية اسواق البشرية .

٢. في نفس الوقت تطلب الشركات متعددة الجنسيات الحد من الاجراءات البيروقراطية وتوفير الخدمات وتحسين الشروط وتخفيض الرقابة علي النشاط الانتاجي والتسويقي .

* تتوقف عملية قبول هذه الشروط علي درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بين البلدين .

اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر علي التملك الجزئي أو المطلق للطرف الاجنبي لمشروع الاستثمار وينقسم إلى نوعين اساسيين .

١. **الاستثمار المشترك** . **Joint Venture.**

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان أو اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر علي حصة في رأس المال وانما ايضا المشاركة في الادارة والخبرة وبراءات الاختراع وهذا الاستثمار ينطوي علي العديد من الجوانب وهي :-

١. هو اتفاق طويل الاجل احدهما وطني والاخر اجنبي لممارسة نوع من النشاط الانتاجي .

٢. قيام أحد المستثمرين بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك ولهذا النوع من الاستثمار الكثير من العيوب والمزايا .

أ. **من وجهة نظر الدول المضيفـــة :**

من حيث المزايا يعتبر من احسن انواع الاستثمارات قبولا حيث يســـاعد علـــي تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وتحسين ميزان المدفوعات عن طريـــق زيـــادة التصدير .اما من حيث العيوب بالنسبة للاستثمار الذي ينطـــوي علـــي التملـــك المطلق فيعمل علي حرمان الدول من الكثير من المزايا السابقة وعدم مشـــاركة أي طرف وطني في الموضوع .

ب.**من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات :**

من حيث المزايا يساعد علي توافر الموارد البشرية والمالية والمعرفة التســـويقية الخاصة، من حيث العيوب قد يؤثر المستثمر سلبيا علي فعالية المشـــروع وقـــد يؤثرعلي تحقيق اهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل .

٢. **<u>الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي</u>**

Wholly-Owned Foreign Entities

هذا النوع يمثل اكثر انواع الاستثمار تفضيلا لدي الشركات متعددة الجنسيات وله ايضا الكثير من المزايا والعيوب :

- **من وجهة نظر الدولة المضيفة :-**

من حيث المزايا ← يعمل علي اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة من حيث العيوب ← الخوف من الاحتكار والتبعية الاقتصادية والسياسية السلبية .

-**من وجهة نظر الشركة متعددة الجنســيات :-**

من حيث المزايا ← توافر الحرية الكاملة في الادارة وكبر حجم الاربـــاح المتوقع الحصول عليها. اما من حيث العيوب ← الخوف من التأميم والمصـــادرة والتصفية الجبرية والتدمير الناتجه عن عدم الاستقرار السياسي أوالاجتمـــاعي أو الحروب الاهلية .

الاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية غير المباشرة

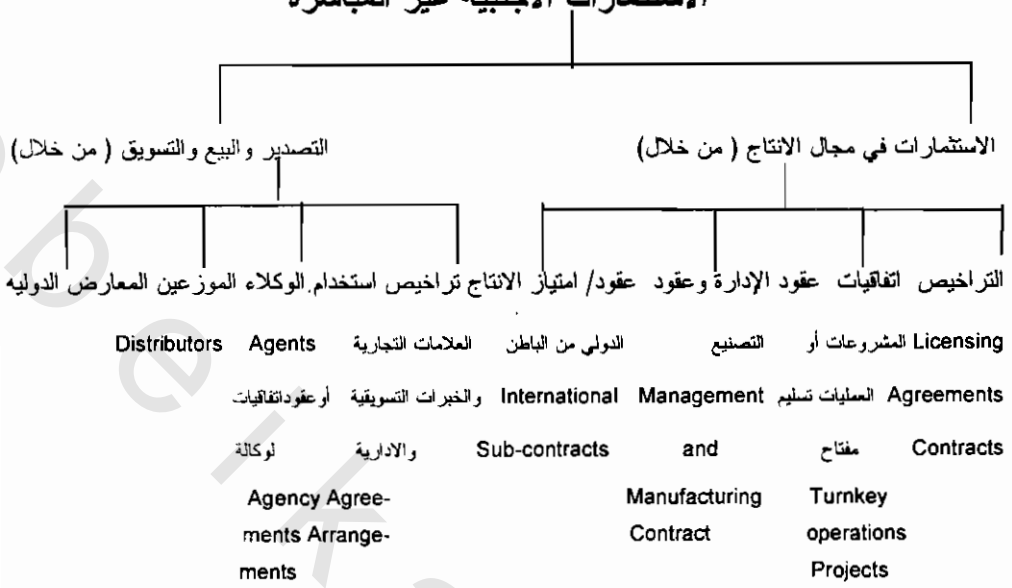

obeikandl.com

التحول للقطاع الخاص

obeikandl.com

obeikandl.com

التحول للقطاع الخاص Privatization

تتطلب عملية التحول إلي القطاع الخاص مجموعة تغيرات أساسية في المنظمة. والجدير بالذكر أن مفهوم التحول للقطاع الخاص عكس مفهوم التأميم. وهناك حاجة ماسة وقوية إلى تصميم نظم معلومات متقدمة لضمان المسيرة المتناسقة لها . ومنذ عام ١٩٨٠ تزايدت سرعة التحول إلي القطاع الخاص وفي الولايات المتحدة . كذلك رسخت فكرة أن الشركات الخاصة تستطيع إنتاج وتسويق السلع والخدمات بشكل أفضل. ويمكن تعريف عملية التحول للقطاع الخاص علي أنها تقليص دور الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص في خلق الاسواق . ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا هي رائدة ذلك الفكر في العالم ، فلقد بيعت أكثر من ٢٥ منشأة بريطانية عامة للقطاع الخاص خلال وزارة مارجريت تاتشر.

لهذا التحول نتائج هامة اقتصادية واجتماعية وسياسية .هناك أيضا تغيير تنظيمي يطرأ علي المنشآت التي تحولت إلي القطاع الخاص ، فبسبب كفاءة القطاع الخاص وارتفاع أرباحه يؤدي ذلك إلي تقليص الوظائف القيادية والوسطي والدنيا في المنشأة. لذلك يبدأ تخوف العاملين بتلك المنشأة من قرارات الإدارة الجديدة .ففي تلك المرحلة تستغني المنشأة عن عدد كبير جدا من المديرين والعمال وتقلل من الرواتب وتجعل الحوافز علي الإنتاج والجودة .ويعاب علي عملية التحول إلي القطاع الخاص ان من يبقي من الأفراد بعد البيع سوف يشعر بحالة من عدم التأكد والتخوف من فقدان الوظيفة. كذلك تتمتع الإدارة الجديدة بالمرونة وحرصها الشديد علي الربح المحقق والعمل في سوق شديد المنافسة ، وتهتم المنشأة الخاصة بضغط التكاليف وعدم إهدار المواد وذلك لعدم تقديم الحكومة للإعانات لها مثلما كان يحدث في الماضي. وهناك فكر جديد نحو التوجه إلي تحويل المنشأة الحكومية العامة إلي منشآت خاصة ويتضح الفرق الكبير وذلك يرجع إلي أربع نقاط :

١. تعرض القطاع الخاص للمنافسة الشديدة وبالتالي حرصه علي العمل بكفاءة .
٢. توافر الحوافز علي الإنتاج للعاملين والمديرين .

٣. إجبار القطاع العام علي قبول القوي العاملة به .

٤. تؤدي كل تلك الضغوط علي القطاع العام إلي إعاقة حركته وزيادة تكلفتة .

ويتم التحول الي القطاع الخاص عن طريق البورصة وهي المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون للاوراق التجارية . وقد تطورت البورصة في مصر سريعا في الثلاث سنوات السابقة . وأدي الدخول في التحول للقطاع الخاص إلي ازدياد نشاط البورصة في مصر .

وفيما يلي أمثلة لبعض الدول وتجربتها مع التحول للقطاع الخاص

<u>الولايات المتحدة</u>

تزايد التحول إلي القطاع الخاص بها وبالذات في المنشأت الحكومية وبالتالي تغيرت تلك المنشأت تنظيميا فنتيجه لجعلها خاصة بدأ الاهتمام فيها بتحقيق الربح من مديريها والتوجه نحو هدم إهدار الموارد والتوظيف متوسط وطويل الأجل للموارد بدلا من النظرة متوسطة الأجل . وفي ١٩٨٧ بدأ التفكير في تحويل الكثير من المنشآت إلي القطاع الخاص مثل البرامج التربوية ، البريد ، النقل الجوي ، حتى أنه وصل الأمر لدرجة انه تم العمل علي الأساس التعاقدي مع القطاع الخاص في مجالات الأجهزة العسكرية .

<u>فرنسا</u>

بدأ التحول إلي القطاع الخاص فيها منذ تولي شيراك الحكم وبدأ ببيع بعض الشركات (Gobain) للصناعات الزجاجية وذلك بمبلغ (٩ر١) بليون دولار ووضعت الحكومة خطة لبيع (١٥) شركة وانتهت من بيعها سنة ١٩٩١ ومن الاحداث الهامة تحول شركة Renault للسيارات للقطاع الخاص وتهتم العديد من المنظمات الدولية برعاية التحول للقطاع الخاص منها IMF,USAID , World Bank Groul.

USAID

تؤكد تلك المنظمة الارتباط الوثيق بين التحول للقطاع الخاص والحرية الاقتصادية والديمقراطية والمؤسساتية . وهي تهتم بتحقيق أهداف الحكومة الامريكية وهي تعمل في أكثر من (٤٠) قطر لتشجيع التحول للقطاع الخاص .

IMF

يفرض صندوق النقد الدولي علي من يقترض منه أن يعيد هيكله اقتصاده الوطني حتى يكون جديرا لمساعدته ومن أهم طلبات الصندوق في سياسات الاصلاح داخل الدول التحول للقطاع الخاص . وإلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات .

obeikandl.com

أولا – المفاهيم الاساسية :

لقد تعددت المسميات التي ظهرت في هذا الصدد من خصخصة إلي التخصيصية ، أو الخصوصية ، أو الخصخصية ، والي غير ذلك من المسميات كالتحول إلي الخاص أو توسيع قاعدة الملكية أو إعادة الهيكلة ، غير إننا نميل إلي استخدام مصطلح التحول الي القطاع الخاص باعتباره أكثر المسميات انطباقا من وجهة نظرنا وأكثرها تذوقا وإدراجا في العمل ، الواقع أن هذا المصطلح هو ترجمة للكلمة الانجليزية Privatization والكلمة الفرنسية Privatisation ويبرز دور الخصخصة وأهميتها كأداة تكفل تصحيح الاوضاع ، ونعني هنا سياسة الخصخصة بمفهومها الشامل الذي يهدف إلي إعادة . أن مفهوم التحول الي القطاع الخاص لا يعني فقط التخلص من بعض وحدات القطاع العام وبيعها إلي القطاع الخاص وإنما هو أوسع نطاقا من ذلك وأعمق مضمونا حيث يتضمن عدة معاني أخري أهمها ما يلي:-

١. تحرير السوق من الاحتكارات العامة أو الخاصة والسماح بدخول القطاع الخاص منافساً حقيقيا للقطاع العام في كافة الانشطة المختلفة.
٢. إسناد عملية إدارة الوحدات المملوكة للقطاع العام أو الحكومة إلي القطاع الخاص مع استمرار تبعيتها أو تأجيرها لفترات مختلفة إلي القطاع الخاص مع وضع الضوابط والمعايير التي تحافظ علي الصالح العام .
٣. منع القطاع العام من الانشطة التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أفضل .
٤. إلغاء القيود البيروقراطية المفروضة علي تحركات القطاع الخاص واقتصارها علي الحد الادني الضروري فقط لتنظيم التعاملات لضبط معايير وجودة الاداء .
٥. عدم تحميل تكلفة بعض الخدمات العامة علي الموازنة العامة للدولة وتحميلها إلي المستفيد منها مباشرة .

ثانيا – دوافع التحول الي القطاع الخاص واسبابه :

نشير فيما يلي إلي تلك الدوافع والاسباب وذلك بايجاز شديد دون الدخول في تفصيلاتها :

١. إن القطاع العام مع استثناءات قليلة ، يتكبد خسارات كبيرة ، ويعتبر مسئولا عن نسبة عالية من عجز الموازنه العامة ويعاني من انخفاض شديد في نسبة العائد علي الاستثمارات بل كثيرا ما يكون العائد سلبيا ، ويفرض عبئا علي ميزان المدفوعات ، وتتعارض قراراته في حالات كثيرة مع اعتبارات الكفاءة الإنتاجية .

٢. ظهور قناعة دولية بأن إدارة الانشطة الاقتصادية تتطلب مهارات تجارية ومالية وإداريه وفنيه عالية ،والتوجه نحو العملاء ، وهي صفات يفتقر إليها القطاع العام وقد يقع القطاع العام ضحية للتقلبات السياسية الاجتماعية ، ويصعب عليه الموازنة في تحقيق الاهداف المتعددة .

٣. ارتفاع معدلاته البطالة وتكدس شركات القطاع العام بالعمالة الزائدة غير المدربة وما يترتب علي ذلك من زيادة في التكاليف ، بسبب التنظيم التقليدي للقطاع العام الذي يتصف بعدم المرونة والاتجاه نحو زيادة عدد العاملين دون زيادة الملموسة .

٤. تضخم المديونية الخارجية خاصة في الدول النامية بسبب استمرار العجز المتزايد في الميزان التجاري .

٥. قد تساهم الخصخصة في استعادة مدخرات المواطنين بالبنوك الأجنبية لاستثمارها بالداخل مما يكون له أثر إيجابي علي ميزان المدفوعات ويخفف من مخاوف سيطرة رأس المال الاجنبي علي الاقتصاد الوطني .

٦. قد تكون الخصخصة هي الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي للانتاج ، والقضاء علي السلبية

وتحقيق الانضباط في السلوك داخل مجالات العمل وذلك بما ينجم عنها من القضاء علي التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية .

٧. تساهم الخصخصة في تحقيق التوازن الخارجي للدول من خلال محورين أساسيين هما :

أ. زيادة قدرة الدولة علي التصدير بما تنتجه مشروعات القطاع الخاص التي تهتم بالجودة وبقدرة السلعة المنتجه علي تحقيق الاشباع للمستهلك الخارجي .

ب. الحد من الاستيراد والاعتماد علي الذات بما توفره المشروعات الاستثمارية من ناتج سلعي وخدمي يشبع احتياجات المستهلك المحلي .

٨. إتساع تدخل الدولة ونمو منظماتها العضوية (الإدارات والمؤسسات والاجهزة) أدي إلي نمو البيروقراطية الحكومية ، وابتكارها للقوانين والادوات التي تؤثر في الكفاءة الاقتصادية ، وتعوق النشاط الإنتاجي والتوزيعي ، وتقضي علي الحوافز والمبادرات الفردية .

٩. عدم الاستقرار السياسي في معظم الدول النامية مما أدي إلي إخضاع السياسات الاقتصادية والمالية لمهمة تنفيذ المساندة للحكومات من قبل الجماعات ذات النفوذ ، ومن ثم تقوية الاتجاه نحو إضافة الطابع المركزي علي الموارد الاقتصادية وصنع القرار ، مما أدي إلي تأثير الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية بمصالح جماعات ذات مصالح خاصة .

١٠. تؤدي الخصخصة إلي زيادة عدد المنشأت الخاصة ، وبالتالي زيادة الحاجة للنقود من أسواق المال بشقيه : سوق النقد وسوق رأس المال مما يعمل علي تنشيط الاسواق المالية خاصة مع زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية.

ثالثا –الابعاد التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع التحول الي القطاع الخاص موضوع التطبيق:

١. **البعد الإداري** : ويتمثل في ضرورة تغيير مفهوم الإدارة وإطلاق الحريات وتحمل المسئوليات .

٢. **البعد الفني** : ويتمثل في كيفية تقويم أصول مختلف شركات القطاع العام بالشكل الذي يرضي الدولة من ناحية والمستثمر من ناحية أخري ، وكذلك إيجاد المستثمرين سواء كانوا أفراد أم مؤسسات مالية وأنسب الطرق لطرح هذه الملكية الجديدة في سوق رأس المال .

٣. **البعد الاجتماعي** : ويتمثل في القيم والفلسفات والمفاهيم التي ترسبت في أعماق المجتمع خاصة لدي العمال والنقابات العمالية ، بما يصاحب ذلك من مخاوف جارفة تتعلق بالبطالة المقنعة داخل شركات القطاع العام والاحتمالات المختلفة لكيفية التعامل معها في ظل إطلاق الحريات الإدارية .

٤. **البعد الدولي** : حيث يتمثل في رؤية وتقييم العالم الخارجي لما يجري من تحولات ومدي توافق ذلك مع رؤيته الخاصة ، وان كانت الدولة تملك إرادتها في يدها ، إلا أنها لا تملك سلطة إجبار العالم الخارجي علي منح أيه قروض أو تسهيلات أو معونات تتعارض معه .

يوضح التقرير السنوي التاسع عشر الذي أصدره البنك الدولي أخيرا عن التنمية في العالم أن التحول الاقتصادي اصبح حقيقة يعيش أحداثها حوالي ثلث سكان العالم منذ عدة سنوات ، وان هناك نمطين أساسيين للانتقال أو التحول : أولهما نمط الانتقال الفوري والشامل والذي تبنته بعض الدول مثل بولندا وألمانيا الشرقية وثانيهما ، نمط الانتقال التدريجي وتدفعه الحكمة الصينية .

ومما لا شك فيه أن هناك إشكالات أو أساليب متعددة للخصخصة قد تتنوع وتختلف من دولة إلي أخري حسب ظروف كل دولة ، وان الدولة قد تستخدم

شكلا واحدا من هذه الاشكال أو قد تستخدم أكثر من أسلوب واحد أو تستخدم كل هذه الاشكال والاساليب مجتمعه للتحقيق الكامل لهذه السياسة .

١. نقل ملكية الشركات العامة إلي القطاع الخاص عن طريق البيع الكلي أو الجزئي
٢. تصفية المشروعات العامة وطرح أصولها للبيع بالمزايدة .
٣. استبدال الملكية بالدائنيه عن طريق التفاوض مع الدائنين علي استبدال دائنيتهم بحصص ملكية في بعض المشروعات التي يتقرر خصخصتها أو بدخول أطرافا ثالثة حيث يتم بيع الديون بخصم مغري إلي طرف ثالث .
٤. إدارة القطاع العام بنفس قواعد ومعايير إدارة القطاع الخاص .
٥. مشاركة القطاع الخاص في رأس مال شركات القطاع العام .
٦. بيع أسهم شركات القطاع العام للعاملين بها .
٧. عقود الإدارة والايجار التمليكي : والتي بموجبها تؤجر الدولة وحدة من وحداتها العامة للقطاع الخاص الذي يتولي مسئولية تشغيل وادارة هذه الوحدة لحسابة الخاص وفقا للشروط المنصوص عليها في العقد .
٨. إتاحة الفرصة لنمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة .
٩. إعطاء الحرية الاقتصادية الكاملة للقطاع الخاص والمنافسة مع القطاع العام .

obeikandl.com

برنامج الحكومة المصرية في التحول الي القطاع الخاص

بعد أن تبنت الحكومة المصرية سياسة الإصلاح الاقتصادي كان لابد من تعديل بعض التشريعات الاقتصادية وصدور تشريعات أخري جديدة من أهمها قانون قطاع الأعمال العام رقم٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي يهدف إلي القضاء علي المعوقات التي تعترض سبيل شركات القطاع العام وتحول دون نجاحها ، وكذلك قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ نظرا للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه تلك الأسواق في عملية التنمية الاقتصادية وفي إطار سياسة التحرر الاقتصادي . وفي إطار التحول نحو سياسة الخصخصة قامت الحكومة المصرية في ١٤ فبراير ١٩٩٣ بإعلان برنامجها في هذا الصدد والمعدل في فبراير ١٩٩٦ والذي وضعه المكتب الفني لوزير قطاع الاعمال في كتيب يتضمن الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكله وحوافز العاملين والادارة. هكذا يجب أن يكون هذا البرنامج في صورة قانون ملزم للعمل به كأحد القوانين في الدولة وذلك كما هو الحال في فرنسا علي سبيل المثال حيث صدر بها قانون خاص يتضمن تنفيذ عملية الخصخصة كما سنري فيما بعد ، أهم النقاط الرئيسية التي تناولها برنامج الحكومة المصرية للخصخصة .

أهداف البرنامج :

١. زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدي شركات قطاع الاعمال العام .
٢. الحد من الاستنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوي أفضل لاستخدامها .
٣. إتاحة الفرصة للاتصال بالاسواق الخارجية والحصول علي التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار .
٤. توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل وتشجيعة ودعمه لتعظيم دوره في الاستثمار الوطني
٥. زيادة فرصة العمل وفتح مجالات جديدة والارتقاء بالكوادر الفنية الوطنية المدربه .

٦. تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك ، وتصحيح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلي إعادة الهيكلة ، واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة .

٧. تنشيط أسواق المال .

استراتيجية الحكومة في تنفيذ البرنامج

أشار البرنامج إلي أن تنفيذه سيتم من خلال محاور ثلاثة هي :

المحور الاول : تشجيع المنافسة في القطاع الاقتصادي ، ودفع شركات قطاع الاعمال العام للعمل في سوق تنافسية ومفتوحة .

المحور الثاني: تشجيع المواطنين علي المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال شراء الاسهم والاصول المطروحة للبيع .

المحور الثالث: الاستفادة من قدرات وخبرات القطاع الخاص في الإدارة .

تجدرالإشارة إلي أن البرنامج قد تضمن طرح ٢٥ شركة علي الاقل للبيع سنويا خلال الفترة التي يغطيها البرنامج مع امكانية تعديل هذا العدد بالزيادة أو النقص حسب القدرة الاستيعابية للسوق .

١. الاسهم التي تملكها الشركات التابعة في رؤوس أموال الشركات المشتركة الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

٢. الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي لا يزال القطاع الخاص يساهم فيها حتى الان منذ إنشائها .

٣. الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون رقم٢٠٣ لسنة١٩٩١والتي تتملكها الشركات القابضة بالكامل.

٤. ما تحدده الشركات التابعة من أصول يمكن أن تطرح للبيع (مثل المحلات التجارية أو الفنادق أو خطوط الإنتاج) .
٥. طرح بيع أراضي الاستصلاح المملوكة للدولة ، والمشروعات الاقتصادية في المحافظات والتي لم يتم بيعها بعد .
٦. بيع المشروعات غير المصرفية المملوكة لبنك التنمية والائتمان الزراعي
٧. بيع أو تأجير أو استخدام متعهدين لمحطات توزيع المنتجات البترولية والمملوكة للشركات التابعة للهيئة العامة للبترول .
٨. تأجير الشركات التابعة لأي خط من خطوط انتاجها بعد صدور قرار بذلك من مجالس إدارتها وجمعياتها العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
٩. إسناد الإدارة الخاصة لبعض المستشفيات العامة أو أجزاء منها .
١٠. مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في المرافق العامة من خلال إقامة محطات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب والطرق وسنترالات الاتصال السلكية واللاسلكية ، مع الاستفادة من تجارب الدول الاخري في التخطيط والتنفيذ لمثل هذه المشاركة .

المباديء الاساسية التي تضمن نجاح البرنامج :

١. لا يجوز أن يتمتع مشتري وحدات قطاع الاعمال العام الاقتصادية بأي شكل من أشكال الاحتكار ، كما يجب عدم منحة حماية ، أو مزايا خاصة مثل الحماية من المنافسة ، أو امتيازات أو أسعار تفضيلية للمدخرات أو تمويل حكومي في صورة قروض مباشرة ، أو ضمانات حكومية للقروض المصرفية .
٢. منح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة ، غير أنه من الضروري أن يلتزم بالاستمرار في النشاط الإنتاجي الرئيسي للشركة .

٣. وضع الإجراءات والقواعد التنظيمية اللازمة قبل تحويل الملكية للقطاع الخاص أو بصورة متزامنه مع التنفيذ ، وبصفة خاصة في القطاعات ذات الطبيعة التجارية ، والتي يتم تداول منتجاتها في الأسواق حيث يتم تحرير الواردات والاسعار ، وإزالة العوائق الاخري من طريق المنافسة في السوق ، أما بالنسبة للمرافق العامة والتي تتطلب بوجه عام استثمارات ضخمة – كمحطات الكهرباء ومياه الشرب فان الأمر في المراحل الأولي يتطلب إنشاء إطار تنظيمي ، وجهه محايدة ومستقلة لتأكيد الكفاءة الاقتصادية للتشغيل في المدي الطويل ،وكذلك الجدوي المالية للمشروع والحصول علي ثقة مستثمري القطاع الخاص .

٤. في الحالات التي تباع فيها أغلبية أسهم الشركة التابعة لمشترين من القطاع الخاص. وتبقي للشركة القابضة حصة تمثل الأقلية ، يجوز أن تشترك هذه الأخيرة في التمتع بحقوق تصويت خاصة في الحالات التي تتمتع فيها الشركة التابعة بأهمية خاصة للدولة .

٥. إذا تقرر طرح احد الشركات التابعة أو أسهمها للبيع ، فيجب إلا تتم أيه استثمارات عامة اضافية بهدف التوسع ويقتصر الاستثمار علي اعمال الصيانة وتنفيذ خطة الإصلاح الهيكلي للشركة .

٦. يتم البيع نقدا أو علي شكل مبادلة قيمة الاسهم المباعة بجزء أو كل أرصدة الديون علي الشركة ، واستثناء من وسائل السداد هذه يجوز أن تباع الأسهم للعاملين بالتقسيط ، وفي هذه الحالة لا تصرف توزيعات أرباح هذه الاسهم إلا بعد سداد قيمتها المتفق عليها بالكامل .

٧. إتاحة الفرصة المتكافئة ودون تمييز لكل من يرغب في شرائه لجزء أو كل الاسهم في بعض الشركات . وذلك دون إخلال بالحدود القانونية المفروضة .

٨. إتاحة المعلومات بالكامل عن جميع مراحل البيع لكل من يرغب في الحصول عليها.

٩. حظر البيع المباشر أو المفاوضات مع طرف دون غيره إلا بعد الحصول علـي عطاءات معلنه .

١٠. لايعتبر نقل ملكية شركة عامة إلي شركة عامة أخري أو إلى بنك مملوك للدولة توسعا في قاعدة الملكية الخاصة .

١١. في الحالات التي تفرض فيها الضرورة إقامة مشرعات اقتصادية جديدة تعطـي الاولوية للقطاع الخاص ، وكذلك تعطي للأفراد الأولوية في تملك الأسهم .

obeikandl.com

الآثار الاقتصادية للخصخصة

تعد الخصخصة احد السياسات المتبعة لإنعاش تراكم رأس المال لدي القطاع الخاص باعتبار أن بيع مشروعات الدولة سوف يؤدي إلي إعادة توزيع الثروة وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالح قطاع الأعمال الخاص ، الأمر الذي يؤدي إلي دعم مقدرته علي الاستثمار والانتاج . وزيادة كفاءة التشغيل والنهوض بالإنتاجية للمشروعات المباعة ، والواقع أن هناك آثارا اقتصادية للخصخصة تتعلق بحجم الاستثمار وبالعنصر الأجنبي وبحقوق المستهلكين .

الآثار الاجتماعية للخصخصة

مستقبل الخصخصة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية يحتم علينا الاشارة إلي ثلاث نقاط رئيسية ألا وهي : العدالة الاجتماعية والعمالة ونقابات واتحادات العمل .

الآثار المالية للخصخصة

آثار مالية عديدة قد تحدث من جراء تطبيق سياسة الخصخصة ، ومن أهم تلك الآثار نجد،أثر الخصخصة علي الموازنه العامة ، ثم أثرها علي مديونية الدولة، وأثرها علي السياسة النقدية والمالية ، وكذلك كيفية التصرف في حصيلة بيع المشروعات العامة .

الشركات متعددة الجنسية

obeikandl.com

obeikandl.com

أولا وقبل ان نخوض في الحديث عن أثر الشركات متعددة الجنسية علي النظـــام

الاقتصادي الدولي يجب معرفة :

- ما هي الشركات متعددة الجنسية ؟
- ما هو النظام الاقتصادي الدولي ؟

▪ أما عن الشركات متعددة الجنسية فهي الشركات التي تعمل خارج حدودها ولها شركات تابعة في أكثر من دولة .

▪ أما عن النظام الاقتصادي الدولي فهو مجموعة القواعد التي تحكم المدفوعـــات التجارية الدولية واجراءاتها التنظيمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية .

- **أثر الشركات متعددة الجنسية علي النظام الاقتصادي الدولي :**

أولا : أثر الشركات متعددة الجنسية علي توزيع الاستثمارات الاجنبيـــة الخاصـــة المباشرة :

بدأت الشركات متعددة الجنسية في مجال الزراعة الرأســـمالية والمرافـــق العامة ثم تركزت في القطاعات والصناعات كثيفة المهارة والتكنولوجيـــا. والتوزيع في الاستثمار لعمليات الشركات متعددة الجنســـية واســـتثماراتها غيرمتماثل .

أي يوجد أختلاف في التوزيع بين البلاد المتقدمة والمختلفة فمثـــلا يوجـــد ٨٠% من استثمارات منشأت الشركات العالمية في الدول المتطـــورة .

من هذا يتضح مدي الفرق الواضح في توزيع استثمارات الشركات متعـــددة الجنسية بين الدول المتقدمة والمختلفة .

ثانيا: أثر الشركات متعددة الجنسية علي تدفقات التجارة الدولية وشروطها :

أولا يجب معرفة ثلاثة أنماط من التكامل تقوم بها الشركات متعددة الجنسية :

١. التكامل الرأسي وهو اضافة عملية جديدة أو خط انتاجي الي عملياتها الانتاجية.

٢. التكامل الخلفي وهو عبارة عن توفير تسهيلات لانتاج المواد الخام .
٣. التكامل الافقي ويعني توفير تسهيلات صناعية لانتاج نفس السلعة في البلاد الاخري ونفس الخط الانتاجي .

من هذه التكاملات تتأثر التجارة الدولية وقد يكون التأثير مباشر أو غير مباشر . ومن هذه الاثار :

١. **<u>الآثار المولدة للصادرات</u>** :

وهي التي تنتج من المبيعات الإضافية للسلع التي تصدرها إما الشركة الام أو الشركات التابعة لها ، أو يكون التصدير عن طريق الموردين من بلد المستثمر الي الشركات التابعة . أي أن عملية التصدير تكون مباشرة عن طريق الشركة الام الي الشركات التابعة لها وغير مباشرة عن طريق أو بواسطة الموردين .

- فقد يكون التصدير في حالة التكامل الافقي حيث تقوم الشركة الام بالتصدير دفعة واحدة أو يكون التصدير عن طريق التكامل الرأسي ويكون محددا بتصدير التكنولوجية .

٢. **<u>الآثار المولدة للواردات</u>** :

وينشأ حين تعمل الشركة التابعة في إعادة تصدير ما أنتجه الي الشركة الام أو البلاد الاخري . فهذه الاثار تكون قوية في حالة التكامل الرأسي الي الخلف حيث يتم تصدير المواد الخام اللازمة للانتاج الي الشركة الام .

و يكون ايضا قويا في حالة التكامل الافقي حيث تكون تكلفة النقل قليلة مثل اعادة تصدير السيارات من الشركة التابعة الي الشركة الام .

- أما من ناحية أثر الشركات متعددة الجنسية علي شروط التجارة العالمية ، فهي لصالح الدول المتقدمة اكثر منها للدول النامية ، حيث ان صادرات الدول

المتقدمة تكون اكبر من صادرات الدول النامية ، و واردات الدول النامية اكبر من واردات الدول المتقدمة . حيث تصدر الدول النامية بدرجة اساسية المنتجات الاولية وتستورد السلع المصنعة ، لذلك عوملت شروط تجارتها بإعتبارها متماثلة مع شروط التجارة بين المواد الاولية والمنتجات المصنعة .

ثالثا : <u>أثر الشركات متعددة الجنسية علي تطور الاسواق العالمية لرأس المال</u> .

لقد عملت الشركات متعددة الجنسية علي تطور الاسواق العالمية لرأس المال العامل وذلك للاسباب التالية :-

١. ان البنوك العملاقة التي تشكل مؤسسات هذه الاسواق هي بنوك متعددة الجنسية
٢. التمويل المحلي والخارجي للشركات متعددة الجنسية يتم عن طريق هذه الاسواق.

من هذا يتضح ان للشركات متعددة الجنسية أثار ايجابية وأخري سلبية علي النظام الاقتصادي الدولي .

obeikandl.com

obeikandl.com

العولمة

obeikandl.com

العولمة

العولمة عندما نتحدث عن العولمة كمفهوم نجد أنها تعني التفاعل المتزايد بين مختلف الدول في التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر وأسواق رأس المال .

فالشركات الدولية هي الشركات التي تعمل علي تسويق منتج موحد علي مستوي العالم مع السماح بتغيرات قليلة في المنتج حسب طبيعة أذواق واحتياجات وتفضلات السوق المحلي لكل بلد تقوم بتسويق هذا المنتج . مع العلم بأنها تتيح نفس الاستراتيجية التسويقية في جميع الدول التي تخدمها مع اختلاف بسيط في اجراءات وخطوات تنفيذ هذه الاستراتيجية في كل بلد حسب طبيعة القطاع السوقي الذي تخدمه في هذا البلد وكذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد .

يعتبر اصطلاح العولمة من أهم واحدث المفردات التي شاع استخدامها واتسع نطاق تداولها بسرعة فائقة خلال السنوات القليلة المنصرمة في مختلف ارجاء العالم وذلك لارتباطها بالمتغيرات العميقة والسريعة التي يجتازها العالم في الوقت الحاضر سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التكنولوجيا . وسرعان ما استحوذت علي اهتمام الناس في كل مكان في العالم وأخذت تشق طريقها الي عناوين الاف المقالات الصحفية والمؤلفات الاكاديمية .

ولا يختلف العلماء والمفكرون كثيرا فيما بينهم حول تعريف العولمة وتحديد ابعادها ومظاهرها المختلفة فهي عند الغالبية العظمة منهم تشير الي عمليات التقارب والاتصال والانفتاح التي اكتسبتها العلاقات الاجتماعية علي مستوي العالم والاعتماد المتبادل بين الشعوب الذي بات يشكل أهم خصائص حياة الناس في تفاعلاتهم ومعاملتهم التي تبدوا كما لو كانت تحدث في مكان واحد بلا حدود أو مسافات .

وتجدر الاشارة في هذا السياق الي ان فكرة العولمة ليست جديدة تماما ولكن سبقتها كثير من الافكار والنظريات التي تتشابة معها وتماثلها الي حد كبير وان

كانت كل منبعها لا تعبر الا عن بعد واحد من ابعاد العولمة التي يتسع نطاق مفهومها ليشملها جميعا .

ومن بين هذه الافكار نظرية التحديث وما ادي اليه التصنيع من ظهور أنواع جديدة من العلاقات والروابط بين المجتمعات الصناعية كما يلاحظ وجود تشابة واضح وملحوظة بين صورة العالم كما يرسمها مفهوم العولمة وفكرة الكاتب مارشال ماكلوهان عن القرية الكونية ١٩٩٤ من ناحية وفكرة المجتمع العالمي الذي يتميز بظهور طراز جديد من التفاعلات والصفقات التي تحدث بصورة متزايدة بين الهيئات والمنظمات عبر القومية من ناحية اخري كذلك فقد لوحظ ان نظرية العولمة تشترك في كثير من مقوماتها مع حجة فرانسيس فوكوياما عن " نهاية التاريخ "١٩٩٢ والتي مؤداها ان قوة السوق الاقتصادية ترتبط بالديمقراطية لليبرالية التي سوف تحل سوف تحل محل كل الانوع الاخري من النظم السياسية المناهضة للديمقراطية سواء في ذلك الفاشية أو الشيوعية التي لا يمكن لاي منها ان تحرر السلع الاقتصادية كما تفعل الديمقراطية لليبرالية .

وتثير فكرة العولمة كثيرا من القضايا التي يدور جدل واسع في الوقت الحاضر ولعل اهم هذه القضايا وأشدها الحاحا هي هل العالم يعيش حقا في عصر العولمة أم أن هذه الفكرة لم يتحقق وجودها بعد علي أرض الواقع أم انها مجرد وهم يداعب خيال بعض الكتاب والمفكرين .

ومن أهم الحجج التي تحمل علي الاعتقاد بان العالم قد شرع فعلا في الدخول في عصر العولمة ما يلاحظ من الزيادة الهائلة في معدل التحول الاقتصادي الذي أدي الي ظهور سياسة عالمية جديدة تتميز بزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول اقتصاديا علي نحو يفوق كثيرا ما كان يحدث من قبل وقد ظهر أخيرا ما يعرف بالمصانع العالمية التي ترتبط عبر كثير من الدول في خط انتاج واحد كما يحدث في صناعة السيارات والالكترونيات الدقيقة وذلك من خلال المراحل المختلفة للانتاج وفي نفس الوقت فقد كشفت العولمة عن انتشار بطاقات الائتمان المعترف

بها عالميا فضلا عن ظهور اسواق الاوراق المالية العالمية التي تتدفق اليها كل يوم البلايين من اموال الاستثمار في العالم فضلا عن تزايد حركة تداول العملات العالمية مثل الدولار والين والمارك في جميع دول العالم جنبا الي جنب مع العملات الوطنية .

ويعزز الاعتقاد بأننا في عصر العولمة ما أحدثته ثورة الاتصال من تقدم هائل في الطرق التي يتعامل بها الناس مع العالم الذي يسهل فيه علي الجميع التعرف علي كل ما يحدث في أي موقع من المواقع في جميع أركان الدنيا في وقت أسرع مما يستغرقة اتصال تليفوني مع احد الناس في سكن مجاور وقد اسفرت التكنولوجيا المتعددة والمتنوعة في وسائل الاتصال عن تضاؤل الخلافات والفوارق بين الشعوب التي اصبحت أكثر تجانسا من النواحي الثقافية ، فالعالم لم تسوده اليوم ثقافية عالمية أو كونية واحدة في معظم المناطق الحضرية وفي نفس الوقت فقد أفرزت الاوضاع الدولية الراهنه نوعا جديدا من الثقافة الكونية وهي ثقافة الخاطر التي نجمت عن وعي جميع الشعوب بالمخاطر التي تواجه العالم مثل تلوث البيئة وانتشار المشاكل التي لا تستطيع دولة واحدة أو أي عدد من الول التعامل معها بشكل ايجابي .

كما امتدت ظاهرة العولمة الي المجال العسكري حيث يتزايد استخدام نظم التسليح الاستراتيجية أو بعيدة المدي مثل الصواريخ عابرة القارات وأقمار التجسس وغير ذلك من الاسلحة التي حولت العالم الي ميدان استراتيجي واحد ، وهكذا ففي حرب الخليج ١٩٩٢/١٩٩١ التي اشعلتها قوات الخلفاء والتي كانت حرب برية علي أرض العراق والكويت استخدمت أقمار الاستشعار عن بعد والقاذفان الاسرع من الصوت فضلا عن حملة اعلامية مكثفة في جميع وسائل الاعلام العالمية .

أما بالنسبة للاسباب التي تدعو الي الاعتقاد بان عصر العولمة لم يبدأ بعد فيأتي في مقدمتها ما لاحظه هيرست وطومبسون ١٩٩٦ من ان ما يسمي بعصر العولمة

ليس سوي مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية التي تتميز بعجز الحكومات القومية في مواجهة التوجهات الاقتصادية الكونية وعدم قدرتها علي السيطرة علي القوي الاقتصادية العالمية واخضاعها للرقابة والتنظيم ، ويؤكد أن الاقتصاد الدولي ليس اقتصادا عالميا نظرا لان تدفقات التجارة والاستثمار مركزة في ثلاث تكتلات هي اوروبا وامريكا الشمالية واليابان ، فضلا عن ان الاستثمار المباشر يكاد يكون مركزا بدرجة عالية في دول العالم المتقدمة ويرتبط بهذه الفكرة ذاتها أن ظاهرة العولمة ليست متوازنه في اثارها اذ انها تبدوا في بعض الحالات لا تنطبق الا علي جزء صغير من الجنس البشري .

واذا كانت ثورة الاتصال وما ترتب عليها من انفتاح العالم علي بعضه معرفيا وثقافيا من اقوي الحجج المدعمة لفكرة العولمة ، فان هذه الحجه تنطوي علي قدر كبير من المبالغة إذا علمنا ان الغالبية العظمي من سكان الارض لم يلجأ الواحد منهم إلي التخاطب مرة واحدة في حياته بمكالمة هاتفية .

ويبقي اخيرا ان نؤكد ان العالم مازال منقسما الي عالمين احداهما عالم متقدم بلغ شأنا بعيدا من التطور والتقدم في مضمار العولمة وعالم اخر من الدول النامية أو الفقيرة التي لم تبلغ عليها بعد ثقافة هوليود والكوكا كولا والهامبرجر والتي تعمل جاهدة علي مواجهة الموجه الجديدة من التغيرات السياسية والاقتصادية و الثقافية الي تهب رياحها من الغرب في اطار ما يعرف بتحديات العولمة .

التجارة والتنمية في ظل إقتصاد عالمي يتجه للعولمة :

قد تمكنت بعض الدول النامية منذ انعقاد الاونتكاد الثامن بالتعجيل بعملية التنمية والخروج من أزمات الديون وزيادة الانتاج نتيجة حدوث تغيرات سريعة في الاقتصاد العالمي التي يمكن وصفها بالتحرير والعولمة .

أولا :التحرير والمجال الاخذ في الاتساع أمام المبادرة الخاصة

في ظل التحرير اتخذت الحكومات عدة خطوات للتوسع في دور المؤسسات الخاصة في المجال الاقتصادي مثل دور الاقتصاد المخطط وتعديلات في دول الاقتصاد المختلط كما أن الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية حيث تم فك ارتباط الدولة بإنتاج السلع والخدمات وإنشاء مؤسسات قانونية ملائمة للعمل لإقتصاد سوقي وفي بعض الدول تجعل في اقتصادها بصورة رئيسية علي المؤسسات الخاصة في تنظيم الانتاج حيث تم تخفيض وإصلاح دور الدولة مما تنتج عدة خطوات للدول ذات الاقتصاد الانتقالي والسوقي .

١. خصخصة مؤسسات الاعمال التابعة للدولة .
٢. تقلص اللوائح الحكومية التي توجه النشاط للقطاع الخاص للاقتصاد السوقي .
٣. اجراء تنقيح اللوائح بغية الوفاء بالاحتياجات الاخذة في الظهور(مثل التمويل وحماية البيئة) .

كما أن تحرير التجارة الدولية والاستثمارات وعمليات انتقال رؤوس الاموال أدي الي تحسين الكفاءة في تخصيص حتي يحقق ديناميكية أكبر في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أسرع مما نتج عنه عدة فوائد للزيادة في الانفتاح علي التجارة.

١. تحقيق تحسينات في القدرة الابتكارية والانتاجية لدي الشركات المحلية بسبب المنافسة الخارجية .
٢. استفادة المستهلكين من وجود مجموعة أوسع من السلع والخدمات والاختيار بينهما ومن انخفاض الاسعار نتيجة لزيادة التخصص والمنافسة الدولية .

حيث ان تحرير التجارة المتعددة الاطراف بانشاء مجموعة الاتفاق العام بأن منظمة التجارة العالمية حيث أدت الي تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العقبات الخاصة بالحصص .

ثانيا :**الإقتصاد العالمي و العولمة**

ان توسع سياسات التحرير بشكل تدريجي حيث يمكن للمشترين والمنتجين التصرف علي اساس اقتصاد عالمي يتألف من منطقة سوق وانتاج واحده ذات قطاعات فرعية أو وطنية وليس في مجموعة من الإقتصادات الوطنية تربط فيما بينها يتدفقات التجارة والاستثمار .

- ونتيجة ازدهار العولمة في التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر والتمويل الدولي، فقد أدي هذا الي النتائج التالية :

١. ان حجم المعاملات المالية والدولية أدي الي اندماج الاسواق المالية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية علي السواء في نظام عالمي مالي واحد .
٢. زيادة التدفقات المالية الدولية للمعاملات المالية غير المحدودة بالنسبة الي مجموع تدفقات رؤوس الاموال الصافية بين البلاد المختلفة .
٣. ان نسبة كبية من المعاملات الدولية الخاصة بحافظات الاوراق المالية هي معاملات قصيرة الاجل تؤدي الي تذبذب رأس المال وذلك علي عكس الأصول الثابته .

ان القوة الدافعة الرئيسية في عملية العولمة هي تحقيق الربح للشركات الخاصة والشركات العامة علي نطاق العالم . وييسر ذلك التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات .